



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The effect of IFRS on the quality of banks' financial reports
Applied to a sample of private commercial banks listed in the Iraq
Stock Exchange**

Alzahraa Kadhim Jawad*, Omer Ali Kamil Al-Doori

College of Business Economics, Al-Nahrain University

Keywords:

Financial Statements, International Financial Reporting Standards, Financial Reporting, Quality, Banking performance.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 26 Mar. 2023

Accepted 12 Apr. 2023

Available online 30 Jun. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Alzahraa Kadhim Jawad

College of Business Economics,
Al-Nahrain University



Abstract: The research aims to find out the extent of the effect of adoption international financial reporting standards on the quality of financial reports of commercial banks, by use a set of indicators and main financial ratios and then test the effect and relationship between the two research variables in a sample of six private commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange, the research is based on the main premise that the adoption of international financial reporting standards has a statistically significant effect on the quality of financial reports of banks, the study included in 2015 Before and after the mandatory application at the same year, The standards were applied mandatorily in 2016 and applied retroactively to 2015, the variables were measured and clarified the relationship and effect between the two variables by tested statistically using the statistical program (SPSS), as well as conducting a set of statistical tests (paired T-test, F-test, R2) for correlated samples in addition to simple regression analysis and graphs were added by using (Excel) program, For the purpose of testing the hypothesis of the research and achieving its objectives, the deductive approach was used in the presentation, study and analysis of research variables in the theoretical aspect.

The research reached a set of conclusions, the most important of which is that there is a positive significant correlation between the application of international financial reporting standards and the financial reports of banks, and the study also recommended the need for effective mechanisms aimed at adapting international financial reporting standards in developing countries in line with the nature of the banking environment in them, as well as the need to train accountants, auditors and all concerned cadres on how to apply international financial reporting standards, which enhances the efficiency of banks and their financial reports for all beneficiaries.

تأثير معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة التقارير المالية للمصارف بالتطبيق على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

عمر علي كامل الدوري

الزهران كاظم جواد

كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة مدى تأثير تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي على التقارير المالية للمصارف التجارية وذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية الرائدة ومن ثم اختبار التأثير والعلاقة بين متغيري البحث في عينة مكونة من ستة مصارف تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها أن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي له تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية على جودة التقارير المالية للمصارف، وشملت الدراسة عام 2015 قبل وبعد التطبيق الإلزامي لذات السنة، إذ تم تطبيق المعايير بشكل إلزامي عام 2016 وتطبيقها بأثر رجعي على عام 2015، وتم قياس المتغيرات واختبار العلاقة والتأثير بين متغيري البحث إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) فضلاً عن إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية (paired T - test, F - test, R 2) للعينات المترابطة بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط وتمت إضافة الأشكال البيانية باستخدام برنامج (Excel)، ولغرض اختبار فرضية البحث وتحقيق أهدافه تم استخدام المنهج الاستنباطي في عرض ودراسة وتحليل متغيرات البحث في الجانب النظري، وتم الاعتماد على التحليل الإحصائي واختباره في الجانب العملي. ولقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها؛ أن هناك علاقة ارتباط معنوية موجبة بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي وبين جودة التقارير المالية للمصارف، كما أوصت الدراسة بضرورة وجود آليات فعالة تستهدف تكيف معايير الإبلاغ المالي الدولي في الدول النامية بما يتناسب مع طبيعة البيئة المصرفية فيها فضلاً عن ضرورة تدريب المحاسبين والمدققين جميع الكوادر المعنية على كيفية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي مما يعزز من كفاءة المصارف وتقاريرها المالية لكافة المستفيدين.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، معايير الإبلاغ المالي الدولي، التقارير المالية، الجودة، الأداء

المصرفي

المقدمة

إن القطاع المصرفي العراقي كما في جميع القطاعات المصرفية على الصعيد العالمي واجه تحديات كثيرة منها العولمة وبما إن الجهاز المصرفي يعمل في بيئة متغيرة وتنافسية فعليه أن يأخذ ما هو جديد وأن يستغل الفرص المتاحة ويعمل على تطوير وتعزيز وتنمية أنشطته المصرفية ومواكبة التغيرات البيئية والتكيف معها والاستفادة من القوانين والتشريعات من أجل تحقيق ميزة تنافسية تمكنه من ضمان استثمارية نشاطه، ونتيجة لاختلاف الأساليب والممارسات المحاسبية التي تتبعها الدول ومن بينها العراق أصبحت عملية تبني المعايير الدولية ضرورة ملحة في جانبي القياس والإبلاغ لغرض إعداد تقارير مالية تتمتع بالوضوح والشفافية والمقارنة لتشجيع الدخول والاستثمار في الأسواق العالمية.

المحور الأول: منهجية البحث

1-1. مُشكلة البحث: تُواجه المصارف التجارية في الآونة الأخيرة ما يُسمى بزيادة عبء الامتثال في ظلّ سعيها لتعزيز الاستقرار الماليّ والحفاظ على استمرارية نشاطها، وذلك لِحتمية التزامها بتطبيق التعليمات والضوابط المحاسبية والتنظيمية الصادرة من قبل البنك المركزيّ العراقيّ، وقد يعكس هذا التطبيق دوراً فاعلاً في الإبلاغ عن كافة الأحداث والعمليات في التقارير المالية للمصارف. ويمكن طرح مُشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:

هل إنّ تبني المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمعايير الإبلاغ الماليّ الدوليّة يُؤثر في تقاريرها المالية؟

2-1. فرضية البحث: يستند البحث على الفرضيتين الرئيسيتين الآتيتين:

1. يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية لمعايير الإبلاغ الماليّ الدوليّة على جودة التقارير المالية للمصارف؟

2. لا يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية لمعايير الإبلاغ الماليّ الدوليّة على جودة التقارير المالية للمصارف؟

3-1. هدف البحث:

1. بيان الإطار النظري لمعايير الإبلاغ المالي الدولي وأهم المعوقات التي تكتنف عملية تبنيها والعوامل المؤثرة فيها.

2. التعرف على التقارير المالية للمصارف وأنواعها والعوامل المؤثرة فيها.

3. بيان كيفية تأثير تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي على التقارير المالية للمصارف.

4. بيان مدى أهمية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي في توليد بيانات تتسم بالجودة والشفافية وقابلة للمقارنة.

4-1. أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من أهمية معايير الإبلاغ الماليّ الدوليّة التي يُمكن توضيحها من خلال الآتي:

1. إنّ معايير الإبلاغ الماليّ الدوليّة تلقى قبولاً عاماً بتطبيقها من قبل العديد من الدول وذلك لأنها تُمثّل أسس أو قواعد وتعليمات يتمّ عن طريقها ضمان سلامة عرض البيانات المالية المتضمنة في التقارير المالية.

2. تساعد في تقييم أداء المصرف والوقوف على مدى قدرته في خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية.

3. في ضوء أهمية هذه المعايير على الصعيد المحليّ اتحدت جهود البنك المركزيّ العراقيّ ومجلس المعايير المحاسبية والهيئات المهنية المعنية بذلك لإتمام متطلبات عملية تبني معايير الإبلاغ الماليّ الدوليّة في البيئة المصرفية العراقية ومتابعة التطبيق أسلماً لها.

4. تمّ تبني المعايير بشكل اختياري عام 2015 وبشكل إلزامي عام 2016 والسنوات التي تليها بعد أن تمّ استيعاب إحتياجات البيئة المصرفية للمعايير الدوليّة الى حد ما.

5-1. منهج البحث: تمّ اعتماد المنهج الاستنباطي في عرض ودراسة وتحليل متغيرات البحث في الجانب النظريّ، وتمّ اعتماد المنهج الوصفيّ الكمّيّ التحليليّ والمنهج المقارن في الجانب العمليّ لغرض اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه.

6-1. مُجْتَمَع وَعَيِّنَةُ الْبَحْث:

❖ **مُجْتَمَع الْبَحْث:** تَمَثَّلَ مُجْتَمَعُ الْبَحْثِ بِالمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ بلغ مجموع المصارف التجارية الخاصة المدرجة في السوق 23 مصرفاً.

❖ **عَيِّنَةُ الْبَحْث:** تَمَثَّلَتْ بِعَيِّنَةٍ عَمْدِيَّةٍ مُتَمَثِّلَةٍ فِي (6) مَصَارِفٍ تِجَارِيَّةٍ مُسَاهِمَةٍ خَاصَّةٍ مُدْرَجَةٍ فِي سُوقِ الْعِرَاقِ لِلأوراق المالية وذلك طبقاً لتوفر بياناتها اللازمة للبحث وهي كالتالي:

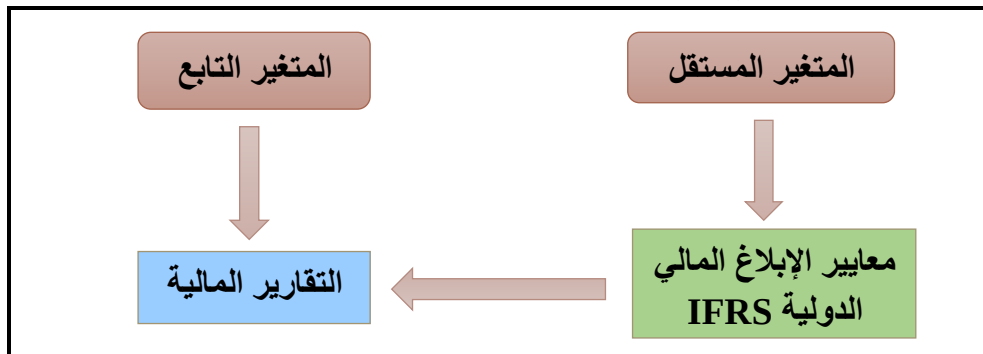
1. المَصْرَفُ الْأَهْلِي الْعِرَاقِي.
2. مَصْرَفُ أَشُورِ الدَّوْلِيِّ.
3. مَصْرَفُ بَغْدَاد.
4. المَصْرَفُ التِّجَارِيُّ الْعِرَاقِي.
5. مَصْرَفُ الْمُنْصُورِ لِلِاسْتِثْمَارِ.
6. مَصْرَفُ الشَّرْقِ الْاَوْسَطِ الْعِرَاقِي لِلِاسْتِثْمَارِ وَالتَّمْوِيلِ.

7-1. حُدُودُ الْبَحْث:

1. **الْحُدُودُ الْمَكَانِيَّة:** تَمَثَّلُ الْحُدُودُ الْمَكَانِيَّةُ لِلْبَحْثِ فِي (6) مَصَارِفٍ تِجَارِيَّةٍ عِرَاقِيَّةٍ خَاصَّةٍ مُدْرَجَةٍ فِي سُوقِ الْعِرَاقِ لِلأوراق المالية.

2. **الْحُدُودُ الزَّمَانِيَّة:** تَمَثَّلُ الْحُدُودُ الزَّمَانِيَّةُ لِلْبَحْثِ فِي سَنَةِ (2015) قَبْلَ وَبَعْدَ النَّبِيِّ وَالتَّطْبِيقِ الْاِلزامي لِدَاتِ السَّنَةِ لِمَعَايِيرِ الْاِبْلَاحِ الْمَالِيِ الدَّوْلِيَةِ لِتَوْفُرِ الْبَيَانَاتِ الْمَقَارَنَةِ فِي السَّنَةِ ذَاتِهَا لِكُلِّ مَصْرَفٍ مِنَ الْمَصَارِفِ عَيِّنَةُ الْبَحْثِ وَذَلِكَ لِاخْتِبَارِ الْعِلَاقَةِ وَالتَّأْثِيرِ بَيْنَ مُتَغَيَّرِي الْبَحْثِ قَبْلَ وَبَعْدَ التَّطْبِيقِ.

8-1. أُسْلُوبُ جَمْعِ الْبَيَانَات: اعْتَمَدَ الْبَحْثُ فِي جَمْعِ الْبَيَانَاتِ الْمُرْتَبِطَةِ بِالْجَانِبِ النَّظَرِيِّ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمَصَادِرِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْأَجْنَبِيَّةِ وَالدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ وَالْكَتَبِ وَالْبَحُوثِ وَالدَّوْرِيَّاتِ الْمُنْشُورَةِ عَلَى شَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِتِ، أَمَّا فِي الْجَانِبِ الْعَمَلِيِّ فَقَدْ اعْتَمَدَ عَلَى التَّقَارِيرِ الْمَالِيَّةِ الْمُنْشُورَةِ لِلْمَصَارِفِ عَيِّنَةُ الْبَحْثِ الْمُدْرَجَةِ فِي سُوقِ الْعِرَاقِ لِلأوراق المالية.

9-1. مَخْطَطُ الْبَحْثِ الْاِفْتِرَاضِي:

الشكل (1): المخطط الفرضي للبحث

المصدر: من إعداد الباحثان.

المحور الثاني: معايير الإبلاغ المالي الدولي والتقارير المالية للمصارف

1-2. مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولي: إنَّ اِخْتِلَافَ الْقَوَاعِدِ الْحَاسِبِيَّةِ الْمُتَّبَعَةِ فِي مُخْتَلَفِ الْبُلْدَانِ أَوْ حَتَّى دَاخِلِ الْبَلَدِ الْوَاحِدِ فِي طُرُقِ إِعْدَادِ التَّقَارِيرِ الْمَالِيَّةِ وَاسْتِخْدَامِ الْحَاسِبِينَ لِمَجْمُوعَةٍ مُنْتَوَعَةٍ مِنَ الْقَوَاعِدِ ذَاتِ الْمَرُونَةِ وَالَّتِي قَدْ لَا تُغَطِّي جَمِيعَ الْاِحْتِمَالَاتِ أَوْ قَدْ لَا تَكُونُ اِلْزَامِيَّةً لِأَدَقِ التَّفَاصِيلِ يَنْتِجُ عَنْهُ عَدَمُ تَطَابُقِ الْمَعْلُومَاتِ الْوَارِدَةِ فِي التَّقَارِيرِ الْمَالِيَّةِ، إِذْ تَجِدُ الشَّرَكَاتُ مُتَعَدِيَةَ الْجَنْسِيَّاتِ الَّتِي تَعْمَلُ

فِي أَكْثَرِ مِنْ بِلَدٍ أَنَّ هُنَالِكَ إِخْتِلَافَاتٍ بَيْنَ الْبُلْدَانِ فِي الْقَوَاعِدِ الْمَحَاسِبِيَّةِ وَلَا سِيَّامَا فِي الْبُلْدَانِ ذَاتِ السِّيَاسَاتِ الْمَهْمِنَةِ عَلَى الْأَسْوَاقِ الْوِطْنِيَّةِ فَضْلاً عَنْ وُجُودِ مَجَالٍ لِلْحُكْمِ الْمَهْنِيِّ، وَهُوَ يَعْتَمِدُ جُزْئِيًّا عَلَى الْبَيْئَةِ الَّتِي تَنْشَأُ مِنْهَا الْمَحَاسِبَةُ (Nobes & Parker, 2010: 4)، وَفِي ضَوْءِ ذَلِكَ، ظَهَرَتْ الْمَعَايِيرُ الدَّوْلِيَّةُ الَّتِي تُعْنَى فِي الْمَحَاسِبَةِ وَالْإِبْلَاحِ الْمَالِيِّ وَتُسَعَى إِلَى تَقْدِيمِ مَعْلُومَاتٍ مُفِيدَةٍ فِي إِتْخَاذِ الْقَرَارَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْمُخْتَلَفَةِ (كُنُوش، 2014: 273)، وَيَعْرِفُ الْمَعْيَارُ الْمَحَاسِبِيُّ بِأَنَّهُ الْمُرْشِدُ الْأَسَاسِيُّ لِقِيَاسِ الْأَحْدَاثِ وَالْعَمَلِيَّاتِ وَالظُّرُوفِ الَّتِي تُؤَثِّرُ فِي الْمَرْكَزِ الْمَالِيِّ لِلشَّرْكَةِ وَنَتَاجِ أَعْمَالِهَا وَإِصَالِ هَذِهِ الْمَعْلُومَاتِ إِلَى مُسْتَعْدِمِي الْقَوَائِمِ الْمَالِيَّةِ (يَاسِينَ، 2017: 15)، وَتَشِيرُ مَعَايِيرُ الْإِبْلَاحِ الْمَالِيِّ الدَّوْلِيَّةِ (IFRS) إِلَى مَجْمُوعَةٍ كَامِلَةٍ مِنْ تَصْرِيحَاتِ مَجْلِسِ مَعَايِيرِ الْمَحَاسِبَةِ الدَّوْلِيَّةِ (IASB) بِمَا فِي ذَلِكَ الْمَعَايِيرِ وَالتَّفْسِيرَاتِ الْمَعْتَمَدَةِ مِنْ قِبَلِ (IASC) وَتَفْسِيرَاتِهَا الصَّادِرَةِ عَنْ لَجْنَةِ مَعَايِيرِ الْمَحَاسِبَةِ الدَّوْلِيَّةِ (Outa, 2011: 2)، كَمَا وَتَمَثَّلُ مَعَايِيرُ الْإِبْلَاحِ الْمَالِيِّ الدَّوْلِيَّةِ IFRS، مَعَايِيرًا لِلْإِبْلَاحِ عَنِ النَّتَاجِ الْمَالِيَّةِ تَمَّ تَصْمِيمُهَا لِعَرْضِ تَعْزِيزِ التَّقَارِيرِ الْمَالِيَّةِ الْمُوَحَّدَةِ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ فَضْلاً عَنْ تَعْزِيزِ الْاِتِّسَاقِ وَالْمَوَاطَنَةِ وَقَابِلِيَّةِ الْمَقَارَنَةِ (Collings, 2013: 15).

وَتَمَّ تَعْرِيفُ مَعَايِيرِ الْإِبْلَاحِ الْمَالِيِّ الدَّوْلِيَّةِ عَلَى أَنِّهَا: مَجْمُوعَةٌ مِنْ مَعَايِيرِ الْمَحَاسِبَةِ الدَّوْلِيَّةِ الَّتِي تُنْصَحُ عَلَى كَيْفِيَّةِ الْإِبْلَاحِ عَنِ الْأَحْدَاثِ وَالْعَمَلِيَّاتِ فِي الْبَيِّنَاتِ الْمَالِيَّةِ وَتُسْتَنْدُ إِلَى الْمَبَادِئِ الْمَقْبُولَةِ عُمُومًا، وَتُسَمَّحُ بِاسْتِخْدَامِ أَكْبَرَ قَدْرٍ مِنَ الْمَرُونَةِ وَحُرِّيَّةِ التَّصَرُّفِ عِنْدَ إِعْدَادِ التَّقَارِيرِ الْمَالِيَّةِ (Lucy, 2016: 3).

2-2. أهداف معايير الإبلاغ المالي الدولية: يمكن تلخيص أهداف معايير الإبلاغ المالي الدولية بالآتي: (بُن ثومي، 2019: 5)

1. التَّوْحِيدُ فِي الْمَمارَسَاتِ وَالْأَسَالِيبِ الْمَعْتَمَدَةِ فِي التَّطْبِيقِ الْعَمَلِيِّ، وَذَلِكَ بَعْدَ الْمَعَايِيرِ مَرَجِعٍ يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ الْمَحَاسِبُونَ فِي تَأْذِيَةِ مَهَامِهِمْ.
 2. تَطْوِيرُ مَعَايِيرٍ نَوْعِيَّةٍ صَادِقَةٍ وَمَقْبُولَةٍ عَالَمِيًّا لِلصَّالِحِ الْعَامِ وَالتَّي تَسْتَنْدُ بِالْكَامِلِ إِلَى الْمَبَادِئِ الْمَحَاسِبِيَّةِ.
 3. تَعْزِيزُ أَلْتَقَةِ فِي الْمَعْلُومَاتِ الْمَحَاسِبِيَّةِ وَرَفْعُ جَوْدَةِ التَّقَارِيرِ الْمَالِيَّةِ، لِأَنَّ الْمَعَايِيرَ تُحَدِّدُ كَمِيَّةً وَنَوْعِيَّةً الْمَعْلُومَاتِ الْمَفْصُوحَ عَنْهَا
 4. تُعَدُّ دَلِيلَ عَمَلٍ لِلْمَحَاسِبِيِّينَ الْقَانُونِيِّينَ تَمَكُّنُهُمْ مِنْ تَعْزِيزِ الْاِسْتِقْلَالِيَّةِ فِي عَمَلِهِمْ عِنْدَ تَدْقِيقِ تَقَارِيرِ الْمَوْسَسَةِ وَتَقْدِيمِ شَهَادَتِهِمْ بِصَدَقِ هَذِهِ التَّقَارِيرِ.
 5. تَلْبِيَّةُ وَمَرَاعَاةُ الْاِحْتِيَاجَاتِ الْخَاصَةِ بِالْوَحْدَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الصَّغِيرَةِ وَالْمَتَوَسِّطَةِ الْحِجْمِ وَالْاِقْتِصَادَاتِ الْنَاشِئَةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِعَرْضِ بَيِّنَاتِهَا وَاتِّخَاذِ قَرَارَاتِهَا.
 6. تَحْقِيقُ التَّقَارُبِ مَعَ الْمَعَايِيرِ الْمَحَلِّيَّةِ لِأَعْطَاءِ حُلُولٍ عَالِيَةِ الْجَوْدَةِ.
 7. تَكْوِينُ لُغَةٍ عَالَمِيَّةٍ مُوَحَّدَةٍ لِإِعْدَادِ الْكَشُوفَاتِ وَالْبَيِّنَاتِ الْمَحَاسِبِيَّةِ وَجَعْلُهَا ذَاتَ مَصْدَاقِيَّةٍ وَشَفَافِيَّةٍ.
 8. وَضْعُ قَوَاعِدِ مَحَاسِبِيَّةٍ لِتَسْهِيلِ تَفْسِيرِ الْبَيِّنَاتِ الْمَالِيَّةِ لِأَصْحَابِ الْمَصَالِحِ وَمُسَاعَدَتِهِمْ فِي اتِّخَاذِ قَرَارَاتِ اِسْتِثْمَارِيَّةٍ رَشِيدَةٍ.
 9. مُسَاعَدَةُ الْوَحْدَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ فِي الْاِعْتِرَافِ وَالْقِيَاسِ وَالْإِبْلَاحِ عَنِ الْبَيِّنَاتِ الْمَالِيَّةِ وَغَيْرِ الْمَالِيَّةِ.
- 2-3. المعوقات والعوامل المؤثرة في تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولي:** هناك العديد من المعوقات التي تؤثر وتقف عائقاً أمام تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولي ويمكن إيجازها فيما يأتي: (حميدات، 2004: 126)

1. التّضارب بين المعايير الدّوليّة والتّشريعات والقوانين المحليّة السّائدة والحالة السيّاديّة للدّول.
 2. اختلاف اللّغة والثّقافة والتّقاليد ومستوى التّعليم والنّميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة ونظام الضّرائب.
 3. صُغوبَة استبدال المعايير المحليّة بمعايير أخرى مستوردة.
 4. عوامل ومؤثرات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وتنظيميّة تتباين من دولة إلى أخرى.
 5. صُغوبَة التّنسيق بين الاختلافات الموجودة في المعايير المحاسبية في مُختلف دُول العالم.
 6. صُغوبَة تطبيقها على المؤسسات صَغيرة الحجم.
 7. الحاجة إلى وجود جمعيّات أو هيئات قويّة إلزام تطبيق هذه المعايير مع وجود الدّعم الحكوميّ له.
- 2-4. معايير الإبلاغ الماليّ الدوليّة (IFRS) وعلاقتها بالقطاع المصرفيّ:** تُمثّل المصارف إحدى أهمّ وأقدم المؤسسات الماليّة الوسيطة وأكثرها نسبة في الوجود، إذ تُشكّل ما يزيد عن 25% من إجماليّ عدد المؤسسات الماليّة حول العالم، وتعدّ المصارف قطاعاً اقتصادياً هاماً يسعى لخدمة الأفراد والمؤسسات من المستثمرين والمقرضين والمستفيدين من خلال ما تقوم به من حشد وتعبئة المدخّرات وإعادة تدويرها وضخّها في الاقتصاد وفقاً لسياسات وخطط تتبّعها الدّول بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف لمجتمعاتها وفي مُقديمتها (التّوزيع العادل للدّخل والثروة، تخصيص أمثل للموارد، رفاهيّة إقتصاديّة عامّة)، وتؤديّ البُنوك دوراً محورياً هاماً ومؤثراً في توفير الثقة بالنّظام النّفديّ والماليّ بأكمله (البغداديّ، 2020: 18)، وفيما يتعلق بالقطاع المصرفيّ العراقيّ فإنّه يُعدّ وليد الطّروف البيئيّة المحيطة به والتي أثّرت عليه وانعكس ذلك على واقع مؤسساته وأنشطته وعملياته وكفاءته في أداء أدواره الأساسيّة المهمّة، إذ ارتبط القطاع المصرفيّ العراقيّ بمُختلف التّطوّرات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة في البلد والتي تركت آثاراً واضحة في طبيّعة هذا القطاع من حيث هيكلية وأنشطته المختلفة (الشّمري، 2014: 121)، وظهرت المحاسبة بوصفها وسيلة لمعالجة وتنظيم المعلومات الماليّة والاقتصاديّة لمواكبة التّطوّر الاقتصاديّ والاجتماعيّ، إذ كانت مُتطلّبات الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة هي المُحرك الأوّل لمناقشة ووضع إطار نظريّ لأهداف ومبادئ العمل المحاسبية حتّى يتلاءم مع الواقع الاقتصاديّ، ويمكن تحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على نظام محاسبيّ فعّال يُمكن من خلاله إيجاد حُلُول ناجحة للمشاكل التي تُعاني منها الوحدة الاقتصاديّة، ومن هنا تبرز أهميّة وضرورة وجود نظام محاسبيّ داخِل الوحدة لتدارك الانحرافات باتّخاذ الإجراءات التّصحيحيّة في الوقت المناسب، ونتيجة للتّوسّع والتّطوّر في التّبادل التجاريّ بين دُول العالم، انطلقت بعض الجهود والمحاولات لوضع أُسس دوليّة لمهنة المحاسبة التي أدّت تدريجيّاً إلى نشوء المعايير الدّوليّة (IAS & IFRS) التي تُهدف بشكل عامّ إلى توحيد أساليب إعداد وقراءة التّقارير الماليّة بين مُختلف الدّول ولمُختلف القطاعات (فَرْنُوِي وآخرون، 2022: 87).
- 2-5. التّقارير الماليّة للمصارف:** تُمثّل التّقارير الماليّة للمصارف الوسيلة الأساسيّة التي تتواصل من خلالها الإدارة مع الأطراف المهتمة بأنشطة المصرف، ومن خلال هذه التّقارير يُمكن لهذه الأطراف تحديد ومعرفة العوامل الرئيسيّة التي تُؤثّر على المركز الماليّ للمصرف والنتائج المحقّقة، وتعدّ القوائم الماليّة الجزء المحوريّ في التّقارير الماليّة للمصارف فضلاً عن كافّة الوسائل الأخرى ذات الصّلة المباشرة وغير المباشرة بإيصال المعلومات التي يتمّ استخراجها من النّظام المحاسبيّ (إسماعيل، 2008: 4)، وتتضمّن التّقارير الماليّة للمصارف معلومات ماليّة وغير ماليّة ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة ومعلومات عن تكوين المصرف وأهدافه وأنشطته وخدماته وكذلك التّقارير المُعدة وفقاً لمتطلّبات الهيئات الحكوميّة وإيضاحات مُرفقة مع القوائم الماليّة وتقارير مُراقب الحسابات

وتقرير الحوكمة المؤسسية. ويشمل مستخدمو هذه التقارير كل من المستثمرين الحاليين والمحتملين، المفرضين، الموظفين، الموردين والدائنين التجاريين، العملاء، الحكومة ووكالاتها ومؤسساتها والمحللين الماليين والجمهور العام، ويقدم المصرف هذه المعلومات إما بناءً على متطلبات قانونية أو بناءً على رغبة إدارة المصرف بالإفصاح عن هذه المعلومات بشكل اختياري (Keiso, 2010) فالتقارير المالية للمصارف هي الناتج النهائي لمخرجات العمل المحاسبي المنجز خلال الفترة المحاسبية، والذي تعرض بموجبه إدارة المصرف معلومات مالية وغير مالية لمستخدمين.

2-6. العوامل المؤثرة في التقارير المالية للمصارف: يمكن تلخيص أهم العوامل التي قد تؤثر في التقارير المالية للمصارف في كل من الآتي: (Klapper, 2004: 703 - 728) (زكريا، 2014: 64):

1. **معايير إعداد التقارير المالية:** تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية والتدقيقية الصادرة عن هيئات وجهات مكلفة بوضع المعايير مثل (مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وتلتزم كافة الوحدات الاقتصادية بتطبيقها عند إعداد التقارير والقوائم المالية، وتبين كيفية العرض والإفصاح عن كافة المعلومات الأساسية والمساعدة).

2. **الإدارة:** تتحمل الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد تقارير مالية عادلة وسليمة، إذ إن إطلاق الأحكام

يعد ضروري عند تحديد الأرقام في القوائم المالية، وبالرغم من أن المعايير الدولية ساهمت إلى حد ما في تقليل عدم الموضوعية والتقدير الشخصي عند إعداد التقارير المالية إلا أنها لم تلغيها بشكل كامل وذلك لأن المعايير المحاسبية عادة ما تسمح للمديرين بالاختيار بين الطرائق المحاسبية البديلة.

3. **مصادر المعلومات البديلة:** تشكل التقارير المالية المصدر الرئيس للمعلومات لكافة المستخدمين، إلا أنه توجد مصادر معلومات أخرى تنافس هذه التقارير تتمثل في المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الكلي (معدلات الفائدة، معدلات الصرف، التغيرات في البيئة التنافسية، تغيرات الإدارة، تغيرات المدققين) ووسطاء المعلومات والمحللون الماليون الذين يمثلون مجموعة فاعلة ومؤهلة من المصادر البديلة للمعلومات بهدف تقديم معلومات مفيدة تساعد على اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان من خلال تقديم التنبؤات المستقبلية والتوصيات.

4. **الجهات الرقابية:** تؤدي هذه الهيئات (كالبانك المركزي وهيئة الأوراق المالية وديوان الرقابة المالية) دوراً فاعلاً في الرقابة على تنفيذ المعايير المحاسبية في التقارير المالية من خلال التحقق من مدى توافق هذه التقارير مع المتطلبات القانونية كما تفرض العديد من العقوبات ضد المصارف نتيجة عدم الالتزام بالتعليمات والخروقات المحاسبية التي تتراوح بين سوء تفسير المعيار إلى عمليات الاحتيال المحاسبي.

5. **آليات الإشراف والالتزام:** تضمن هذه الآليات سلامة وموثوقية التقارير المالية وتتألف من المدققين، إذ يعد التدقيق لا سيما الخارجي تقنية هامة تساعد على ضمان جودة وموثوقية التقارير المالية فضلاً عن آليات الحوكمة التي يستخدمها المصرف للإشراف والرقابة على أعماله وأنشطته المختلفة، كما أن تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة له أهمية كبيرة إذ يشكل عاملاً إطمئناناً للمستثمرين وعنصراً مهماً من عناصر تقييم المصرف.

6. **الدعاوى القضائية:** تعد نوع آخر من أنواع الرقابة على المديرين والمدققين لأنها تحدّد مقدار الضرر المتعلق بالخروقات المحاسبية مما تشكل تأثيراً على المديرين بدفعهم إلى تبني ممارسات أكثر مسؤولية في الإفصاحات القانونية والاختيارية.

- 2-7. أنواع ومضامين التقارير السنوية للمصارف: تتضمن هذه التقارير سنوياً كل من الآتي:
1. **تقرير مجلس الإدارة Board Of Directors Report:** يمثل الملخص المالي والرؤيا المستقبلية للمصرف للسنة المالية، ويقدمه مجلس الإدارة لمساهمي المصرف تطبيقاً للشفافية ومساعدة أصحاب المصالح في فهم ومعرفة الوضع المالي الحالي للمصرف وكذلك المستقبل، ويتضمن هذا التقرير رسالة مجلس الإدارة الموجهة إلى المساهمين والتي تتضمن بيان العمليات والأنشطة الأساسية للمصرف وأهدافه، إستراتيجيته وإنجازاته ومدى تطور أعماله خلال السنة، نطاق عمل المصرف والشركات التابعة له فضلاً عن تحليل المركز المالي ونتائج أعمال العام والأهداف والخطط المستقبلية للمصرف (لطفي، 2008: 574).
 2. **تقرير مراقب الحسابات Auditor's Report:** هو التقرير الذي يُعبر فيه مراقب الحسابات عن رأيه بشأن مدى صدق وعدالة المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية مما يتعلق بنتائج نشاط والتعبير عن نتائج المصرف ومركزه المالي فضلاً عن التأكد من الامتثال للمعايير الدولية للمحاسبة والالتزام بالمصرف بالإفصاحات التي حددها معايير الإبلاغ المالي الدولية ومكافحة غسل الأموال وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الأخرى في جميع أنشطة وعمليات المصرف، وعلى أساسه يستطيع مستخدم هذا التقرير اتخاذ مختلف القرارات الرشيدة ورسم السياسات الحالية والمستقبلية، ويتضمن هذا التقرير (أهم الإفصاحات والملاحظات حول البيانات المالية الموحدة، معايير الإبلاغ المالي الدولية، نتيجة النشاط، التركات الائتمانية، الرصيد النقدي، مخصصات انخفاض قيمة القروض والذمم المدينة، نتائج نشاط فروع المصرف، الدعاوى القانونية للمصرف) (Munro & Stewart, 2009: 6) (مرعي، 2010: 67) (التقرير السنوي لمصرف بغداد، 2018: 34).
 3. **تقرير الحوكمة المؤسسية للمصارف Corporate Governance Report:** تمثل الحوكمة المؤسسية مجموعة من الأنظمة الشاملة التي تُحدد العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، وتتمثل الحوكمة في النظام الذي يوجه من خلاله مجلس الإدارة المصرف ويراقب أنشطته مما يؤثر على ممارسات الإفصاح والشفافية وتحديد إستراتيجية المصرف وإدارة منظومة المخاطر للمصرف والالتزام بالمسؤولية تجاه المساهمين وحماية مصالح المودعين وامتثال المصرف للقوانين والتعليمات والضوابط السارية، ويتضمن تقرير الحوكمة المؤسسية الإفصاح عن (أعضاء مجلس إدارة المصرف ومناصبهم والمسيرة الذاتية لكل عضو من الأعضاء الأصليين وعدد أسهمهم ومسؤوليات واجتماعات مجلس الإدارة والإفصاح عن لجان مجلس الإدارة ومسؤولياتها ومهامها والسياسات والإجراءات الخاصة بحماية أصحاب المصالح، الإفصاح عن المكافآت وكبار المساهمين والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة للمصرف) (التقرير السنوي للمصرف التجاري العراقي، 2020: 17-35).
 4. **القوائم المالية Financial Statement's:** تتمثل في مجموعة من القوائم أو الكشوفات المحاسبية التي تُعبر عن البيانات المالية التفصيلية والاجمالية لمستوى أداء المصرف ووضعيه المالي، إذ تُظهر هذه القوائم نتيجة الأعمال وحقيقة المركز المالي للمصرف في نهاية فترة زمنية معينة (سنوية، فصلية، شهرية)، وتتألف عادة من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل (الأرباح والخسائر) والدخل الشامل الآخر وكشف التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وفيما يأتي عرضاً لهذه القوائم: (Kieso, 2012: 4)، (محمد، 2016: 5)، (الريشاني، 2011: 12) (Kieso, 2018: 252-365).

أ. **قائمة المركز المالي Statement Of Financial Position:** يُشار إليها أيضاً باسم الميزانية العمومية وتمثل بيان يعرض فيه الأصول (الموجودات) والالتزامات (المطلوبات وحقوق الملكية) للوحدة الاقتصادية في تاريخ مُحدّد، ويقدم هذا البيان معلومات عن طبيعة ومبالغ الاستثمارات في موارد الوحدة الاقتصادية والالتزامات تجاه الدائنين وحقوق المساهمين في الموارد، ويوفر بيان المركز المالي أساساً لحساب معدلات العائد وتقييم هيكل رأس مال المصرف، وتستخدم المعلومات الواردة في هذا البيان لتقييم مخاطر المصرف والتدفقات النقدية المستقبلية فضلاً عن تقييم سيولة المصرف وملاءته ومرونته المالية، وتتألف قائمة المركز المالي من العناصر الآتية:

الجدول (1): عناصر قائمة المركز المالي

العناصر	المضامين
الموجودات (الأصول): Assets	هي مجموعة الموارد التي يمتلكها المصرف وتتمثل في المنافع الاقتصادية المستقبلية المحتمل الحصول عليها مستقبلاً، وتقسم الموجودات بشكل عام الى فئتين: موجودات متداولة (قصيرة الاجل): هي الاصول التي يتوقع المصرف تحويلها الى نقد او بيعها او استهلاكها خلال عام واحد، ويطلق على هذا النوع من الموجودات مصطلح رأس المال العامل، ويشمل (نقد وارصدة لدى البنك المركزي، ارصدة لدى المصارف، تسهيلات ائتمانية مباشرة، موجودات مالية، استثمارات قصيرة الاجل). موجودات ثابتة (طويلة الاجل): يقسم هذا النوع من الموجودات الى فئتين موجودات ملموسة (ممتلكات ومعدات، مباني، اثاث وتجهيزات، مركبات) التي تستهلك على مدار عمرها الانتاجي الذي يتجاوز العام الواحد (فيما عدا الاستثمارات طويلة الاجل)، وموجودات غير ملموسة ليس لها كيان مادي ملموس (الشهرة، الامتيازات، براءة الاختراع، قوائم العملاء، حقوق الطبع والنشر، العلامات التجارية).
المطلوبات Liabilities	تمثل التزاماً حالياً للوحدة الاقتصادية ناشئ عن احداث ماضية، وتضحية اقتصادية محتملة تؤدي تسويته الى خروج موارد من الوحدة الاقتصادية تمثل منافع اقتصادية، وتنقسم المطلوبات في قائمة المركز المالي الى قسمين: المطلوبات المتداولة: هي التزامات على المصرف تستحق الدفع خلال فترة لا تتجاوز سنة واحدة، وقد يلجأ المصرف الى تسهيل بعض موجوداته المتداولة لتغطية التزاماته، وتتألف من (ودائع المصارف، ودائع العملاء، مخصص ضريبة الدخل، رواتب واجور مستحقة، ايرادات الايجار غير المكتسبة، مطلوبات اخرى) المطلوبات طويلة الاجل: هي الالتزامات التي لا يتقيد المصرف بدفعها خلال عام واحد وانما تدفع على مدة اطول، وتتألف من (القروض، التزامات الايجار، ضريبة الدخل المؤجلة، اوراق مالية مستحقة الدفع، تأميمات نقدية).

العناصر	المضامين
حقوق المالكين (المساهمين) Equity	وتمثل الباقي من قيمة الموجودات بعد خصم قيمة المطلوبات، إذ تتوقف قيمة حقوق الملكية (المساهمين) على تقييم الموجودات والمطلوبات، فعندما يستثمر اصحاب الملكية اموالاً في وحدة اقتصادية، فإن تقييم الموجودات هو الذي يحدد مقدار المبلغ المضاف الى حقوق الملكية وتتألف من (رأس المال، احتياطات اجبارية، احتياطات القيمة العادلة، احتياطات اخرى، ارباح محتجرة).

المصدر:

Kieso, Donald, (2018), Intermediate Accounting, 14th edition, John Wiley & Sons Inc, New York.

ب. قائمة الدخل الشامل (الارباح والخسائر) Statement Comprehensive Income: نُثَمِّلُ بَيَان

يُعَبِّرُ عن نَتِيجَةِ أَعْمَالِ الْمَصْرُوفِ (رَبْحٍ أَوْ خَسَارَةٍ) خِلَالَ فِتْرَةٍ مُحدَّدة، وتتألف من عناصر الإيرادات والمصروفات سواء الناتجة عن النشاط الفعلي للمصرف أو الأنشطة الأخرى، الأرباح قبل ضريبة الدخل، ضريبة الدخل، إجمالي الدخل الشامل للسنة، ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة، وتهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح المصرف خلال فترة زمنية معينة من استثمار الموارد المتاحة وتحقيق الأرباح فضلاً عن أنها تُقدِّم معلومات هامة عن الإيرادات خلال الفترة الحالية ومقارنتها بإيرادات الفترة السابقة وكذلك المصروفات ومدى زيادتها أو نقصانها والربح ومقداره، وتشتمل قائمة الدخل على العناصر الأساسية الآتية:

الجدول (2): عناصر قائمة الدخل الاساسية

العناصر	المضامين
هي الزيادة في المنافع الاقتصادية اثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلية او زيادة في الموجودات او نقصان في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية، وتتألف من إيرادات النشاط العادي (إيرادات الفوائد، العمولات) ومكاسب النشاط غير المتكرر (أرباح فروقات تحويل عملات اجنبية، أرباح بيع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة) وإيرادات تشغيلية أخرى.	الإيرادات: Revenues
هي الانخفاض في المنافع الاقتصادية اثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجية او استنفاد الموجودات او تكبد الالتزامات التي تؤدي الى انخفاض في حقوق الملكية، وتتألف من المصاريف (نفقات الموظفين، اندثار ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، مصاريف تشغيلية أخرى) والخسائر (مخصص خسائر ائتمانية متوقعة، مخصصات متنوعة).	المصاريف: Expenses

المصدر: (الريشاني، سمير (2011)، مفهوم قياس القيمة العادلة في بيئة الاعمال السورية - دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (2)).

ج. قائمة التغيرات في حقوق المساهمين Statement of changes In Shareholder's Equity:

تبيِّن هذه القائمة تفاصيل وأسباب الزيادة أو الانخفاض في حقوق الملكية خلال السنة، كما تُوضِّح التغيرات في رأس المال وحجم الأرباح المحتجرة، وتظهر إجمالي الدخل الشامل للسنة وتسوية لمبالغ

حقوق الملكية بين القيمة المسجلة في بداية الفترة المالية ونهايتها، وتتألف من (الدخل الشامل للسنة، الدخل الشامل الآخر المتراكم، التغير في القيمة العادلة، تحويلات للاحتياطيات، الأرباح الموزعة).
د. قائمة التدفقات النقدية Statement Of Cash Flows: تُظهر هذه القائمة حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمصرف خلال فترة مالية محددة وتوفر معلومات عن المتحصلات (المقبوضات) والمدفوعات خلال السنة، وتعد من أهم القوائم المالية في التحليل المالي لأنها تبين آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد وتساعد في تقييم قدرة المصرف على مواجهة التزاماته وسدادها وتوزيع أرباحه ومدى حاجته لمصادر تمويل خارجية، كما يمكن للمستثمرين والدائنين استخدام هذه القائمة لتقييم قدرة المصرف على توليد تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروة المساهمين وتسييد التزامات الدائنين، وتتألف هذه القائمة من العناصر الأساسية الآتية:

الجدول (3): عناصر قائمة التدفقات النقدية

العناصر	المضامين
هي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيرادات في المصرف والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر ضمن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وتتضمن الآثار النقدية للمعاملات التي تدخل في تحديد صافي الدخل، تعديلات البنود غير النقدية (استهلاكات واطفاءات، مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، خسائر تدني قيمة العقارات، خسائر وإرباح بيع الممتلكات والمعدات، مصروف فوائد عقود الإيجار التمويلي).	الأنشطة التشغيلية Operational Activities
تتضمن الآثار النقدية المتعلقة بالحصول على الموجودات طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية (شراء وبيع الممتلكات والمعدات، مشاريع تحت التنفيذ)	الأنشطة الاستثمارية Investment Activities
تتضمن الآثار النقدية المرتبطة بعناصر الالتزامات وحقوق الملكية مثل الحصول على نقدية من الدائنين وتسديد الأموال المقترضة، الحصول على رأس المال من أصحاب الأسهم ودفع العائد إليهم، وتتألف من (الإيجار المدفوع خلال السنة، تسديد الأموال المقترضة، الزيادة في الأموال المقترضة، الأرباح الموزعة المدفوعة).	الأنشطة التمويلية Financing Activities

المصدر: (محمد، حاتم خالد عبد الكريم، قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية، دراسة ميدانية لبنك النيل، (2016)، أطروحة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، جامعة شندي).

ه. الإيضاحات المتممة للقوائم المالية: هي جزء أساسي من القوائم المالية فهي إفصاحاً محاسبياً إذ تُمثل معلومات تفصيلية ملحقاً لغرض إعطاء فهم أكبر للبنود الواردة في القوائم والكشوفات المالية وتساعد متخذي القرار على معرفة وتقييم الوضع المالي للمصرف، وتتضمن هذه الإيضاحات معلومات تفصيلية عن (أسس وسياسات إعداد القوائم المالية للمصرف وتسوية القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية وما إلى ذلك).

المحور الثالث: قياس وتحليل تأثير معايير الإبلاغ المالي الدولية في التقارير المالية للمصارف

تم اجراء اختبار (t) للعينات المترابطة (Paired T-test) لقياس التغير والمقارنة قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) لمؤشرات التحليل الستة والعشرين على مستوى عينة البحث المصارف الستة وهي: مصرف بغداد، المنصور، آشور، المصرف الاهلي، التجاري، ومصرف الشرق الاوسط وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS-26) وللأشكال البيانية تم استخدام (Excel) لغرض اعطاء صورة عن اداء كل مصرف وحسب المؤشرات الستة والعشرون، وحسب فرضيتي العدم والبديلة الآتيتين:

فرضية العدم $H_0: \mu_d = 0$

الفرضية البديلة $H_1: \mu_d \neq 0$

تمثل (μ_d) الوسط الفرضي

$$\bar{d} = \frac{\sum d_i}{n} \quad (1)$$

$$S_d = \sqrt{\frac{\sum d_i^2 - \frac{(\sum d_i)^2}{n}}{n-1}} \quad (2)$$

$$S_{\bar{d}} = \frac{S_d}{\sqrt{n}} \quad (3)$$

$$t = \frac{\bar{d} - \mu_d}{S_{\bar{d}}} \quad (4)$$

حيث إن (d) يمثل الفرق بين المؤشرات قبل، ($\bar{d}$) يمثل الوسط الحسابي للفروق، ($S_{\bar{d}}$) يمثل الانحراف المعياري للفروق.

ومن خلال مقارنة قيمة (P-value) مع مستوى المعنوية (0.05) سوف نقبل أو نرفض فرضية العدم فإذا كانت (P-value) أقل من (0.05) فإننا نقبل (H_1) أي وجود فروق معنوية في المؤشر قبل وبعد تطبيق المعايير وخلاف ذلك سنرفض (H_1) أي نقبل (H_0) أي عدم وجود فرق في المؤشر قبل وبعد التطبيق.

3-1. نبذة مختصرة عن مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث في المصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (23) مصرفاً تجارياً. أما عن عينة البحث فقد تم اختيار عينة عمدية تكونت من ستة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (مصرف بغداد، آشور، المنصور، الأهلي العراقي، التجاري العراقي، الشرق الاوسط)، وقد تم اختيار هذه المصارف لكونها مطبقة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS منذ عام 2016 فضلاً عن توفر البيانات اللازمة للدراسة والتحليل لهذه المصارف، وتم استبعاد المصارف الأخرى لكونها لا تلبى الشروط المحددة للدراسة.

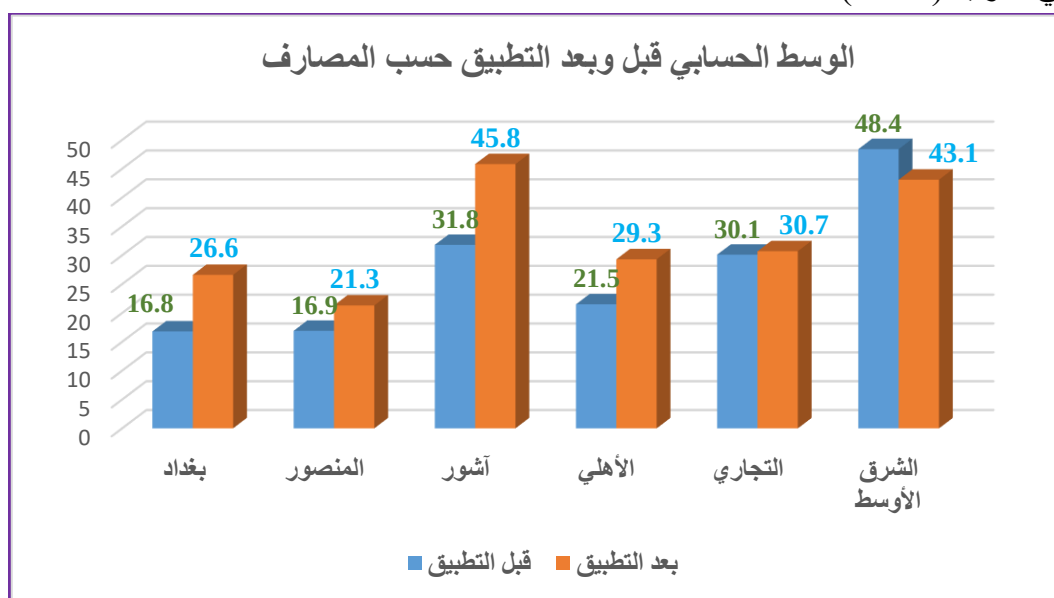
3-2. تحليل البيانات على مستوى المصارف: يوضح الجدول رقم (4) الاحصاءات الوصفية للعينات المترابطة قيد البحث وأنحرافات المعيارية:

الجدول (4): الإحصائيات الوصفية للعينات المترابطة

إحصائيات العينات المقترنة					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
مصرف بغداد	قبل التطبيق	16.79319	26	35.693359	7.000044
	بعد التطبيق	28.61092	26	62.225982	12.203519
مصرف المنصور	قبل التطبيق	16.85892	26	18.579060	3.643653
	بعد التطبيق	21.29954	26	24.558036	4.816227
مصرف آشور	قبل التطبيق	31.78250	26	69.675623	13.664514
	بعد التطبيق	45.84288	26	85.660719	16.799449
المصرف الاهلي	قبل التطبيق	21.50531	26	44.888053	8.803272
	بعد التطبيق	29.33346	26	52.803133	10.355546
المصرف التجاري	قبل التطبيق	30.09696	26	50.260177	9.856832
	بعد التطبيق	30.69204	26	49.849083	9.776210
مصرف الشرق الأوسط	قبل التطبيق	48.42704	26	127.303226	24.966217
	بعد التطبيق	43.14635	26	125.376305	24.588316

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع المتوسطات للمصارف عينة البحث كانت بعد تطبيق المعايير أفضل عدا مصرف الشرق الأوسط بالرغم من أن متوسطاته كانت الأفضل من بين المصارف الستة قبل التطبيق وبعده وأفضل المصارف أداءً كان مصرف آشور الدولي. يوضح الشكل رقم (2) المدرج التكراري للوسط الحسابي قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)



الشكل (2): المدرج التكراري للوسط الحسابي للمصارف قبل وبعد تطبيق المعايير

الجدول (5): معاملات الارتباط حسب المصارف

ارتباطات العينات المقترنة		N	Correlation	Sig.
مصرف بغداد	قبل وبعد التطبيق	6	.841	.000
مصرف المنصور	قبل وبعد التطبيق	6	.947	.000
مصرف آشور	قبل وبعد التطبيق	6	.929	.000
المصرف الاهلي	قبل وبعد التطبيق	6	.940	.000
المصرف التجاري	قبل وبعد التطبيق	6	.991	.000
مصرف الشرق الاوسط	قبل وبعد التطبيق	6	.983	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

الجدول رقم (5) اعلاه يمثل معاملات الارتباط للعينات المترابطة حسب المصارف الستة، حيث كانت جميع الارتباطات عالية جداً، وبمستوى معنوية (0.000) والتي هي أقل بكثير من (0.01).

الجدول (6): قيم اختبار (t) للعينات المترابطة قبل وبعد تطبيق المعايير للمصارف الستة

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	Df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
مصرف بغداد	b1-a1	-11.81-	37.53	7.36	-26.97-	3.34	-1.60-	25	.121
مصرف المنصور	b2-a2	-4.44-	9.15	1.79	-8.13-	-.74-	-2.47-	25	.020
مصرف آشور	b3-a3	-14.06-	33.13	6.49	-27.44-	-.67-	-2.16-	25	.040
المصرف الاهلي	b4-a4	-7.82-	18.59	3.64	-15.33-	-.31-	-2.14-	25	.042
المصرف التجاري	b5-a5	-.595-	6.81	1.33	-3.34-	2.15	-.45-	25	.660
مصرف الشرق الاوسط	b6-a6	5.28	23.44	4.59	-4.18-	14.74	1.14	25	.262

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك فروق معنوية بين المؤشرات لكل من المصارف المنصور، آشور، المصرف الأهلي حيث كانت القيمة الاحتمالية (P-value) أقل من (0.05) في حين لم يكن هناك فروق معنوية في المؤشرات قبل وبعد تطبيق المعايير بالنسبة للمصارف الأخرى وهي مصرف بغداد، المصرف التجاري، ومصرف الشرق الأوسط، أي أن نصف المصارف كان لمعايير الإبلاغ المالي الدولية تأثير إيجابي في قوائمها المالية، والتي ألتزمت بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، أما النصف الآخر فلم يكن للمعايير تأثير في قوائمها المالية ضمن العينة المبحوثة من المصارف.

الجدول (7): قيم اختبار (t) للعينات المترابطة قبل وبعد تطبيق المعايير للمصارف الستة

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	Df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
مصرف بغداد	b1-a1	-11.81-	37.53	7.36	-26.97-	3.34	-1.60-	25	.121
مصرف المنصور	b2-a2	-4.44-	9.15	1.79	-8.13-	-.74-	-2.47-	25	.020
مصرف آشور	b3-a3	-14.06-	33.13	6.49	-27.44-	-.67-	-2.16-	25	.040
المصرف الاهلي	b4-a4	-7.82-	18.59	3.64	-15.33-	-.31-	-2.14-	25	.042
المصرف التجاري	b5-a5	-.595-	6.81	1.33	-3.34-	2.15	-.45-	25	.660
مصرف الشرق الاوسط	b6-a6	5.28	23.44	4.59	-4.18-	14.74	1.14	25	.262

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك فروق معنوية بين المؤشرات لكل من المصارف المنصور، آشور، المصرف الأهلي حيث كانت القيمة الاحتمالية (P-value) أقل من (0.05) في حين لم يكن هناك فروق معنوية في المؤشرات قبل وبعد تطبيق المعايير، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى أن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية يؤثر إيجاباً في جودة التقارير المالية للمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما بالنسبة للمصارف الأخرى وهي مصرف بغداد، المصرف التجاري، ومصرف الشرق الأوسط، وهذا يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى أن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لم يؤثر إيجاباً في جودة تقاريرها المالية، أي أن نصف المصارف كان لمعايير الإبلاغ المالي الدولية تأثير إيجابي في أدائها، أو ألتزمت بمعايير الإبلاغ المالي الدولية والنصف الآخر لم يكن للمعايير تأثير في أدائها في العينة المبحوثة من المصارف وهذا يشير إلى قبول فرضية العدم وهو عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة التقارير المالية، وكذلك عدم التزام المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل تام.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. تعد التقارير المالية أداة هامة للإبلاغ والافصاح عن كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة المصرف وأدائه خلال السنة المالية وإيصالها إلى كافة المستخدمين والمستفيدين من التقارير وارشادهم الى اتخاذ القرارات المختلفة.

2. إن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على التقارير المالية للمصارف أدى إلى تأثير جوهري في طريقة العرض والافصاح وأسس التقييم المستخدمة في إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات مما أثر على جودة التقارير المالية للمصارف.
3. توجد العديد من المعوقات والتحديات التي واجهت المصارف في عملية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية من أبرزها ارتفاع تكلفة التطبيق والافتقار إلى الكوادر المهنية المتخصصة ودرجة الاعتماد على الانظمة الحديثة فضلا عن البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
4. إن تطبيق المصارف عينة البحث لمعايير الإبلاغ المالي الدولية انعكس بشكل واضح على جودة التقارير المالية الصادرة عنها من حيث تلبية متطلبات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
5. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة ارتباط معنوية موجبة بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وبين جودة التقارير المالية للمصارف.
6. من خلال التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (t) للعينات المترابطة لقياس أداء المصارف قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وبعده في عينة البحث للمصارف الستة، نلاحظ أن تطبيق المعايير أدى بتأثير إيجابي على أداء المصارف بمعنى أنه أثر بشكل ملحوظ في جودة التقارير المالية للمصارف.

ثانياً. التوصيات:

1. التركيز على ضرورة وجود آليات فاعلة تستهدف تكييف معايير الإبلاغ المالي الدولية في الدول النامية بما يتناسب مع طبيعة البيئة المصرفية فيها فضلا عن ضرورة تدريب المحاسبين والمدققين وجميع الكوادر المعنية على كيفية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.
2. ضرورة خلق الثقة بين المصارف والمواطن وخلق بيئة مصرفية مشجعة للمودعين من خلال اتباع المعايير الدولية في طريقة عرض بيانات المصرف لتعزيز عملية الافصاح المالي والمحاسبي ومن ثم انعكاسه في تحسين نتائج تقييم الأداء المصرفي.
3. إعادة هيكلة البنية الاقتصادية والمالية والتجارية والصناعية لإتمام استيعاب متطلبات التبنّي الكامل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.
4. قيام كافة المصارف باعتماد آلية معايير الإبلاغ المالي الدولي كآلية متطورة لضمان جودة التقارير المالية للمصارف.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الشمري، صادق راشد (2014)، إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
2. حميدات، جمعة فلاح (2004)، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الافصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الاوراق المالية، جامعة عمان العربية.
3. فرنوي، مصطفى السيد وآخرون (2022)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الجيزة.

4. لطفي، امين السيد أحمد (2008)، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
5. مرعي، عبد الرحمن (2011)، المحاسبة المتوسطة (2)، جامعة دمشق.
6. بن تومي، بدر (2019)، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS & IFRS) على العرض والافصاح في القوائم المالية للمصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
7. ياسين، يوسف طه (2017)، تأثير تطبيق متطلبات القياس والافصاح لمعايير الادوات المالية في نطاق التدقيق ومسؤوليات المدقق، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الادارية، بغداد.
8. كنوش، عاشور (2014)، النظام المحاسبي المالي بين اتجاهاته ومتطلبات تطبيقه في ظل المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية، بحث مشارك في الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS, IFRS, IPSAS) لتفعيل اداء المؤسسات والحكومات - اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية - المنعقد بجامعة وقلة، الجزائر.
9. البغادي، رجب محمد عمران، (2020)، نموذج مقترح لقياس المحاسبي والتقييم المالي للمخاطر المصرفية في ضوء بازل 3 والمعايير الدولية للتقرير المالي، جامعة مدينة السادات، رسالة دكتوراه، فلسفة في العلوم التجارية، كلية التجارة.
10. اسماعيل، محمود اسماعيل (2008)، دور القوائم المالية المعدة وفق IFRS في توجيه وتشجيع الاستثمارات، المجلة العلمية، جامعة عين شمس، العدد 1.
11. زكريا، نائلة فتحي (2014)، استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار - دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق.
12. الريشاني، سمير (2011)، مفهوم قياس القيمة العادلة في بيئة الاعمال السورية - دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (2).
13. محمد، حاتم خالد عبد الكريم (2016)، قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية "دراسة ميدانية لبنك النيل"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، جامعة شندي.

ثانياً. التقارير:

1. التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد، 2015.
2. التقرير المالي السنوي لمصرف المنصور، 2015.
3. التقرير المالي السنوي لمصرف آشور الدولي، 2015.
4. التقرير المالي السنوي للمصرف الاهلي العراقي، 2015.
5. التقرير المالي السنوي للمصرف التجاري العراقي، 2015.
6. التقرير المالي السنوي لمصرف الشرق الاوسط العراقي، 2015.

ثالثاً. المصادر الاجنبية:

1. Nobes, chistopher & parker, Robert, (2010), comparative International Accounting, pearson education limited, London ECIN & TS, United Kingdom.
2. Mahmood, S. M., Hussein, A. I., & Hussein, S. S. (2018). The impact of IFRS adoption on the relationship between corporate governance and agency costs. Opción, 34(86), 2279-2297.
3. Kieso, Donald E. & Weygandt, Jerry J.& Warfield, Terry D., (2018), Intermediate Accounting, Sixteenth Edition, John Wiley & Sons, Inc.
4. Collings, Steven, (2013), Frequently Asked Questions in IFRS, John Wiley & Sons, Ltd.
5. Klapper, Leora F., (2004), corporate governance & Investor protection performance in emerging markets, Journal of corporate finance, vol.10, No.5.
6. Lois munro & Jenny Stewart, External auditors' reliance on internal audit: the impact of sourcing arrangements and consulting activities, Griffith university, 2009.
7. Kieso, Donald, (2012), Intermediate Accounting, 14th edition, John Wiley & Sons Inc, New York.